معارك انتخابية

احتل فوز أنصار الحركة الاسلامية بغالبية مقاعد الهيئة الادارية للغرفة التجارية في رام الله، حيّزاً استثنائياً في اهتمامات المواطنين والمراقبين وسلطات الاحتلال الاسرائيلية، على حدّ سواء. فقد اعتبرت نتائج الانتخابات هزيمة لانصار م.ت.ف. داخل رام الله التي تعتبر قلعة حصينة لهم. وانهم «أصيبوا بالصدمة» في معركة هي الأولى من هذا النوع ومن حيث النتائج منذ ٢٧ عاماً» (**جيروزاليم بوست**، ١٩٩٢/٣/٥).

وكانت رام الله شهدت تنافساً شديداً بين مرشّحي الكتلتين، الاسلامية والوطنية، وعدد من المرشحين المستقلين، بلغ ذروته يوم الانتخابات الذي صادف الثالث من آذار (مارس) ١٩٩٢، حيث غطّت لافتات الدعاية الشوارع والجدران في مدينتي رام الله والبيرة، ونظّمت مسيرات بمكبّرات الصوت، التي استخدمها المرشحون لبثّ شعاراتهم الانتخابية (**القدس العربي**، ١٩٩٢/٣/٥). وقد طاف أنصار المتنافسين القرى المختلفة في منطقة رام الله لجلب حتى صغار التجّار للانتساب الى الغرفة التجارية. وقاموا بتسديد الرسوم المترتبة على ذلك، ومقدارها ٥٩ شيكلاً (٢٦ دولاراً اميركياً) في مقابل كل تنسيب (**الحياة**، ١٩٩٢/٣/٤). وذكرت مصادر اللجنة التي أشرفت على عملية الاقتراع، ان عدد الناخبين المسجّلين بلغ ١٤٠٦ (**المصدر نفسه**). وأسفرت نتائج فرز الاصوات عن فوز مرشّحي الكتلة الاسلامية بعشرة مقاعد، مقابل مقعد واحد حصل عليه احد مرشّحي الكتلة الوطنية (**القدس العربي**، ١٩٩٢/٣/٥).

اختلفت الاوساط الفلسطينية والاسرائيلية في تفسير دوافع هذا التغيير في المزاج الشعبي لقطاع التجار في منطقة تعدّ معقلاً تقليدياً للوطنيين. وعزا مراقبون ذلك، الى أزمة تعيشها الاوساط الوطنية التي من بين مظاهرها عدم كفاية التأييد الوطني الممنوح من قبل المنظمات الفلسطينية لهذا المرشّح أو ذاك لنيل ثقة الجماهير (ربى الحصري، «'الحركة الوطنية' في الارض المحتلة تعيش أزمة...»، **الحياة**، ١٩٩٢/٣/١١). فيما رأت أوساط اسرائيلية، ان مرشّحي الكتلة الاسلامية أفضل من منافسيهم في الكتلة الوطنية لجهة الاهتمام بالمشاكل الاقتصادية. وأنهم كانوا «أكثر جاذبية» للناخبين. وقد نظّموا حملتهم الانتخابية بعيداً من القضايا السياسية (**جيروزاليم بوست**، ١٩٩٢/٣/٥).

غير ان هذه الاسباب لم تكن كافية، بمفردها، لايقاع هزيمة على هذا المستوى بمرشّحي الكتلة الوطنية. فثمّة عوامل أخرى اضافية ليست أقل تأثيراً في نتائج الانتخابات منها، حصول المرشحين المستقلين وعددهم ستة على أصوات كان مفترضاً ان تذهب لصالح الكتلة الوطنية؛ كذلك الموقف الذي اتخذه أنصار الجبهة الشعبية، وهي احدى القوى المشاركة في الائتلاف الوطني، بالتصويت لصالح مرشّحي الجبهة ومرشحي الكتلة الاسلامية فقط، وذلك تعبيراً عن معارضتهم لعملية السلام (**المصدر نفسه**).

على الرغم من ذلك، لم تعكس نتائج الانتخابات للغرفة التجارية في رام الله تحوّلاً عاماً في صالح الحركة الاسلامية وضد فصائل م.ت.ف. فوجود أزمة داخل أوساط الحركة الوطنية لا يعني ان دعم الفلسطينيين للمنظمة وتأييدهم لها قد اختلّ واهتزّ، بل على العكس من ذلك، «فالتأييد [لها] ما زال قائماً وراسخاً في الشارع الفلسطيني» (الحصري، **مصدر سبق ذكره**، ١٩٩٢/٣/١١).

هذا التقدير لم يلغ حملة الانتقادات التي تعرّضت لها فصائل م.ت.ف. وأعقبت الانتخابات، وانطلقت من الاوساط المؤيدة للمنظمة قبل غيرها. فقد كتبت صحيفة مقدسية تحت عنوان «مطلوب صياغة جديدة لبنائنا المؤسساتي»: ان عدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، وفساد بعض الرموز حَرّف بعض المؤسسات عن أهدافها و«يهدّد مؤسساتنا بالانهيار» (**الحرية**، نيقوسيا، ١٩٩٢/٣/١٢؛ نقلاً عن **الفجر**، القدس، ١٩٩٢/٣/١١). وكتب أسعد الأسعد انه لم يعد مقبولاً فرض صيغ وطنية على الناس. و«الوطنية» لا يمكن ان تكون حكراً على أحد. فـ «كل الناس وطنيون، وكل الناس مع م.ت.ف. لكن هذا لا يكفي» (**المصدر نفسه**؛ نقلاً عن **القدس**، القدس، بلا تاريخ نشر).

استعداد في نابلس

ويبدو ان تجربة رام الله دقّت ناقوس